المادة البحثية في

الحقـــوق الرقميـــــــة

إعداد

النقيب (60147) جميعه خميس اليماحي

ملخص البحث.

بالنظر إلى العملية الوشيكة للدستور الجديد، هناك من يتساءل عما إذا كان يجب أن يضيف الميثاق الأعظم القادم، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة على وجه التحديد بالمواطنة، تلك التي تتعلق مباشرة بالتطورات التكنولوجية الجديدة. وقد أثيرت مناقشة الحقوق الرقمية فيما يتعلق بتلك التي لدينا بالفعل، مثل حرية التعبير، والخصوصية، والحق في الوصول إلى المعرفة، والثقافة، ولكن يتم التعبير عنها بالمستوى الرقمي.

مقدمة البحث.

في عصر الرقمنة، من الضروري أن يتكيف القانون لحماية الحقوق الأساسية وحمايتها. الحقوق الرقمية، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بحرية التعبير والخصوصية، هي تلك التي تسمح للأشخاص بالوصول إلى الوسائط الرقمية واستخدامها وإنشاءها ونشرها، فضلاً عن الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى وشبكات الاتصال واستخدامها. (الشريف، 2015)

وتعمل التقنيات الرقمية على تغيير طريقة ممارسة الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وحمايتها وانتهاكها (شلتوت،2016)، كما تؤدي أيضًا إلى الاعتراف بحقوق جديدة. لذلك، يتكيف القانون مع هذا العصر الجديد من خلال تطوير الحقوق الرقمية والمواطنة الرقمية، مما يسمح وينظم الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت بطريقة آمنة وشفافة.

فالتطور الهائل والمتسارع في مجال الاتصالات وتكنلوجيا المعلومات والاثار الجلية لهذا التطور على العديد من مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، كما ان التطور في سرعة نقل المعلومات يعد من الأمور التي خطفت انظار العالم في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن.

فالتقدم التكنولوجي ثابت وكل واحد يجلب معه الحاجة إلى إطار تنظيمي جديد. الاتصال الفائق الذي يسهله G5، وجمع البيانات باستخدام أجهزة إنترنت الأشياء، وتحليلها باستخدام البيانات الكبيرة أو استخدام الحوسبة المتطورة للمعالجة، من بين أمور أخرى، تولد الحاجة إلى تنظيم حركة مرور المعلومات هذه، وضمان حقوق الأشخاص. بالإضافة إلى تطور الإطار التشريعي، تدعو هذه التطورات أيضًا إلى تطوير أخلاقيات رقمية تمنع انتهاك الحقوق. الاعتبارات الأخلاقية ذات صلة في حالات مثل "الإرادة

الرقمية"، التي تحدد ما يجب فعله بالوجود الرقمي للأشخاص المتوفين؛ "الانفصال الرقمي"، الذي يحد من استخدام الاتصالات الرقمية خارج ساعات العمل؛ أو إدارة الحقوق الرقمية (DRM)، حيث تتعارض أجور المؤلفين وحرية الوصول إلى الأعمال الفنية التي انتهت حقوقها بالفعل.

مشكلة البحث

تقر الحقوق السيبرانية بحق الأشخاص في الوصول إلى الوسائط الرقمية واستخدامها وإنشاءها ونشرها ، والحق في الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية وشبكات الاتصالات اللازمة لممارستها. إحدى الكيانات الرئيسية في الدفاع عن الحقوق الإلكترونية هي مؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) ، وهي منظمة غير ربحية أسسها نشطاء الإنترنت جون بيري بارلو وميتش كابور وجون جيلمور.

وفي عام 1996، في مقال بعنوان إعلان استقلال الفضاء الإلكتروني الرابط الخارجي، يفتح في نافذة جديدة. سلط بارلو الضوء على التناقض بين الحقوق الأساسية الواردة في دستور الولايات المتحدة وانتهاك حقوق المواطنين على الإنترنت. على سبيل المثال، في التسعينيات، كان البريد البريدي مصونًا، لكن البريد الإلكتروني لم يكن كذلك. وضع عمل EFF للدفاع عن هذه القضايا في المحكمة الأساس للاعتراف الدولي بالحقوق السيبرانية.

ويشير مصطلح الحقوق الرقمية إلى أذونات الأشخاص للقيام بأعمال مشروعة تتضمن استخدام: كمبيوتر، جميع أنواع الأجهزة الإلكترونية وشبكة اتصالات. ويرتبط المصطلح ارتباطًا وثيقًا بحماية وإعمال الحقوق القائمة الأخرى، مثل الحق في الخصوصية أو حرية التعبير، في مجال التقنيات الرقمية الجديدة، وخاصة الإنترنت.

وتهدف هذه الحقوق إلى حماية الأشخاص الذين يستخدمون الأدوات الرقمية المختلفة، وذلك لتجنب التمييز. يشير بشكل أساسي إلى الأفراد الذين لديهم استخدام محدود لهذه الأدوات إما بسبب مشاكل اقتصادية أو موقع جغرافي.

وتسمح الحقوق الرقمية أيضًا لجميع الأشخاص بالتعبير عن أنفسهم بحرية والتفاعل مع الأفراد الآخرين بطريقة محترمة ومسؤولة، دون التأثير على خصوصيتهم.

ويجب أن يدرك المستخدمون قيمة البيانات الشخصية ، وهي "الذهب الأسود" للإنترنت.

فرضيات البحث.

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق الرقمية والمستوي الاقتصادي للأفراد
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق الرقمية ونوع الجنس للأفراد
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الحقوق الرقمية وعمر للأفراد

اهمية البحث .

يصف مصطلح الحقوق الرقمية حقوق الإنسان التي تسمح للناس بالوصول إلى الوسائط الرقمية واستخدامها وإنشاءها ونشرها بالإضافة إلى الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الإلكترونية الأخرى وشبكات الاتصال واستخدامها. يرتبط المصطلح ارتباطًا وثيقًا بحماية وأعمال الحقوق القائمة، مثل الحق في الخصوصية أو حرية التعبير (انظر حرية المعلومات)، في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وخاصة الإنترنت.

منهجية البحث

منهج البحث : المنهج الوصفي " الهدف من البحث الوصفي هو وصف وتقييم خصائص معينة لموقف معين في نقطة واحدة أو أكثر في الوقت كما يتم تحليل البيانات المجمعة لاكتشاف المتغيرات المرتبطة ببعضها البعض ، يمكن للباحث تفسير النتائج بطريقة واحدة ، ولكن لسوء الحظ سيكون هذا غالبًا طريقة واحدة فقط من عدة طرق لتفسيرها ".

حدود البحث

- الحد المكاني: المجتمع العربي
- الحد الزماني: خلال عام 2021م - 1442هـ
- الحد الموضوعي: الحقوق الرقمية للأفراد في المجتمع العربي

الإطار النظري

الحقوق الرقمية ليست أكثر من امتداد للحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للأمم المتحدة (UN) المطبق على عالم الإنترنت. هدفها الأساسي هو ضمان الوصول إلى الإنترنت، وتجنب ما يسمى بالفجوة الرقمية، والاستخدام الملائم للإنترنت كصالح مشترك للبشرية جمعاء. ومع ذلك، أدى عدم وجود إجماع دولي إلى قيام كل دولة بتطوير شرعة الحقوق الرقمية الخاصة بها فعلى الرغم من ذلك، تقترح المنظمات فوق الوطنية مثل الاتحاد الأوروبي (EU) إطارًا مشتركًا على الأقل فيما يتعلق بالحق في حماية البيانات الشخصية، على سبيل المثال، تُلزم اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، التي دخلت حيز التنفيذ في 2018، الدول الأعضاء بالحفاظ على البيانات الشخصية للمواطنين والسماح بالتدفق الحر للبيانات. على النقيض من ذلك، في الولايات المتحدة، لا يوجد قانون فيدرالي لحماية البيانات وتطبق كل ولاية لوائح مختلفة. ومع ذلك يوجد في العالم أكثر من 120 دولة لديها نوع من التشريعات التي تحمي البيانات الشخصية والوصول إلى المعلومات على الإنترنت.

تاريخ المصطلح والمعاني

في السنوات الأخيرة، أدى ظهور الاتصالات الرقمية إلى ظهور ممارسات يومية جديدة، مما أدى إلى إنشاء معايير تنظيمية جديدة فيما يتعلق بالاتصالات الرقمية في استخدام الشبكات الرقمية، يتم تطبيق المعايير الحالية إلى أقصى حد ممكن؛ فضلا عن المبادئ المقبولة عالميا في النظام الدولي لحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة، يُلاحظ أنه على الإنترنت، تحكم حقوق مثل حرية التعبير وحرمة الاتصالات الخاصة وحرية المعلومات والمشاركة في الحياة الثقافية للمجتمع.

ومن ناحية أخرى، نتحدث عن الحق في الخوارزمية للإشارة إلى اهتمام مجموعة من النشطاء بالاتجاه الذي تسلكه الظاهرية والذي يدرجه الكثيرون تحت الاسم العام للحقوق الرقمية والتي يمكن القول إن الإجابة عليها لا تزال قيد المناقشة، حيث تعد المراقبة الرقمية والحاجة إلى حماية البيانات من القضايا الناشئة التي تميز بقوة جدول أعمال وإجراءات الحركات الاجتماعية التي تتعامل مع حقوق الإنسان على الإنترنت؛ مثل النسوية والهاكرز.

ويتم تجديد مجموعة الحقوق التي يجب ضمانها مع ظهور مخاطر جديدة وفقًا للابتكار التكنولوجي، وفرض طرق تشغيل وتطبيقات جديدة. ومع ذلك، هناك مبادئ إرشادية تهدف إلى ضمان حرية التعبير على الإنترنت، مثل الوصول والتعددية وعدم التمييز والخصوصية.

ويعتبر بعض المؤلفين أن هذه المجموعة هي الجيل الرابع من حقوق الإنسان، وتتألف من توسيع الإنجازات المختلفة للجيل الأول والثاني والثالث المطبقة على السياق الرقمي. واكتسبت قضية الحقوق الرقمية أهمية كبيرة بحيث تم النظر في حقوق الجيل الرابع جنبًا إلى جنب مع الحقوق البيئية والحق في الديمقراطية والحق في التضامن. في عام 1997، اقترح روبرت جيلمان وثيقة الحقوق في الفضاء الإلكتروني التي تحدد أن أفكار وآراء جميع البشر تستحق فرصًا متساوية للتعبير عن أفكارهم وآرائهم ومشاركتها، دون تمييز على أساس الاختصاصات المادية أو السياسية .

أنواع الحقوق الرقمية

على الرغم من أن كل دولة تعمل على تطوير ميثاقها الخاص بالحقوق الرقمية، إلا أن هناك بعض الخطوط العامة التي تتبعها جميعًا والتي نراجعها أدناه:

- **الوصول الشامل والمتساوي:** يجب أن يكون الأفراد قادرين على الوصول إلى الإنترنت بغض النظر عن الدخل أو الموقع الجغرافي أو الإعاقة. يقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في تقريره بأن الحق في الوصول ضروري لحرية الرأي.
- **حرية التعبير والمعلومات والاتصال:** تتعرض حقوق الإنسان الأساسية للتهديد على الإنترنت عندما تحجب الحكومات المواقع أو الشبكات الاجتماعية، وهو ما يعد انتهاكًا للحق في الاتصال وحرية تكوين الجمعيات، أو يخضع المحتوى للرقابة، مما يتعارض مع حرية التعبير والمعلومات.
- **الخصوصية وحماية البيانات:** يجب أن يتحكم المواطنون في من يخزن بياناتهم الشخصية وأن يكونوا قادرين على حذفها في أي وقت. يتعرض الحق في الخصوصية للتهديد على الإنترنت من خلال سرقة بيانات الاعتماد، والاستيلاء على البيانات الشخصية واستخدامها لتحقيق مكاسب مالية، وما إلى ذلك.

- **الحق في عدم الكشف عن هويته:** إن الحق في إخفاء الهوية وتشفير الاتصالات مهدد بشكل خاص في تلك البلدان التي تحظر إرسال الرسائل والاتصالات المشفرة، وهو أمر ضروري لإجراء معاملات موثوقة وآمنة على الإنترنت.
- **الحق في النسيان:** هو الحق في إزالة المعلومات الخاصة بأي شخص من عمليات البحث على الإنترنت وقاعدة البيانات والدليل. حاليًا ، يعترف الاتحاد الأوروبي به في اللائحة العامة لحماية البيانات باعتباره "حقًا في المحو" وقد تم استخدامه بالفعل في بلدان أخرى مثل الأرجنتين أو الولايات المتحدة أو كوريا الجنوبية أو الهند.
- **حماية القاصر:** يجب على الحكومات ألا تضمن حماية الأطفال على الإنترنت فقط، كما هو الحال على سبيل المثال في حالة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، بل يجب أيضًا أن تجعل الشركات تقدم وسائل لضمان الوصول الآمن دون التعدي على حقوق القاصرين.
- **الملكية الفكرية:** يجب ضمان اعتراف المؤلفين بعملهم الفني أو الأدبي وحقهم في الحصول على أجر مقابل استخدامه، مع ضمان حرية الوصول إلى الأعمال الموجودة بالفعل في الملك العام.

ولحماية هذه الحقوق، يجب اتخاذ الإجراءات على جبهتين:

- توعية المواطنين، وخاصة القصر، الذين هم أكثر من غيرهم، بهدف القيام بالمزيد من أعمال الوقاية
- ممارسة سيطرة أكبر على جميع المتصلين بالإنترنت.

<u>الحكومة والواقع الرقمي:</u>

يجبر الواقع الرقمي الجديد الحكومات على تعزيز السياسات الفعالة التي تحمي الحقوق الرقمية للمواطنين على الإنترنت كما تعزز المساواة وحماية المواطنين داخل شبكة الشبكات. فقد زاد الوصول إلى الإنترنت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ففي عام 2019 كان هناك 4،388 مليون مستخدم في العالم. الإنترنت ينمو بسرعة فائقة، ومعه معلومات المستخدمين الذين يشاركون العديد من البيانات على أساس يومي.

وتعد الخصوصية من أكثر الموضوعات التي نوقشت منذ ظهور الطفرة التكنولوجية، وجعلت الكمبيوتر أداة أساسية في حياة الناس اليومية ومنذ ذلك الحين، دعمت الشركات

الكبيرة والحكومات السياسية مبادرة تغيير قواعد الإنترنت، والسماح للمستخدمين بالتحكم في بياناتهم الشخصية، وهناك 10 حقوق رقمية وهي كالتالي:

1. **الحق في الخصوصية في مكان العمل**: يسمح للعمال بالحق في حماية خصوصيتهم من الأجهزة الرقمية والمراقبة بالفيديو والتسجيل الصوتي في مكان العمل وأنظمة تحديد الموقع الجغرافي.
2. **الحق في حياد الإنترنت**: يجب أن يتحلى مقدمو خدمات الإنترنت بالشفافية في تقديم خدماتهم، وتجنب التمييز ضد المواطنين لأسباب فنية واقتصادية.
3. **الحق في الأمن الرقمي**: حق المستخدمين في الأمان في الاتصالات التي يقومون بها عبر الإنترنت
4. **الحق في النسيان** في عمليات البحث على الإنترنت وخدمات الشبكات الاجتماعية وما في حكمها: يجب أن تحذف محركات البحث على الإنترنت النتائج التي تنشأ من اسم الشخص، عندما تكون هناك معلومات غير دقيقة أو غير ذات صلة أو قديمة.
5. **الحق في حرية التعبير:** من حقنا إصدار واستقبال الآراء وجميع أنواع المعلومات بجميع الصيغ الرقمية، دون ضوابط مسبقة من قبل الدولة أو مزودي الخدمة.
6. **الحق في النقل:** يمكن للمستخدمين استلام ونقل المحتوى الذي قدموه إلى مزودي خدمة الإنترنت.
7. **الحق في المفاوضة الجماعية**: يمكن للاتفاقيات الجماعية أن تنشئ ضمانات إضافية للحقوق والحريات المتعلقة بالبيانات الشخصية للعمال والحقوق الرقمية في مكان العمل.
8. **حق حماية البيانات للقصر على الإنترنت**: ينص القانون على أن المراكز التعليمية وأي شخص يطور أنشطة مع قاصرين دون سن 14 عامًا، يجب أن يحصلوا على موافقة الطفل أو ممثليهم القانونيين.
9. **حق التصحيح على الإنترنت**: إنه يتيح الخيار أنه عندما ينشر المستخدمون محتوى ضد الشرف والخصوصية، يمكنهم تصحيحه وفقًا لمتطلبات قانون محدد ينظم الحق في التصحيح.

10. **الحق في تحديث التقارير في وسائل الإعلام الرقمية**: يمكن للمستخدمين أن يطلبوا من الوسائط الرقمية إشعارًا بالتحديث يظهر بجوار الأخبار.

وتعد معرفة الحقوق الأساسية للأشخاص أمرًا ضروريًا للشركات التي ترغب في حماية عمالها، خاصة في بيئة رقمية مثل الإنترنت. (ديب، 2020)

الأمن السيبراني وكيفية التصرف في حالة انتهاك الحقوق الرقمية

يعد الأمن السيبراني ضروريًا لضمان حرية الأشخاص في ممارسة حقوقهم الرقمية، على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على خصوصيتهم من خلال تشفير الاتصالات. ولكن كيف تتصرف في حالة انتهاك الحقوق الرقمية؟ أي عندما تتداول الشركة أو تكشف عن بياناتنا الشخصية أو يحدث الوصول غير المصرح به، من بين أمور أخرى. في معظم البلدان التي لديها تشريعات تتعلق بحقوق الإنترنت، يمكن تقديم هذه الأنواع من الجرائم إلى المحاكم. وفي حالة الاتحاد الأوروبي، لدى الدول الأعضاء هيئات مثل اللجنة الأوروبية لحماية البيانات (CEPD) أو شخصيات مثل مشرف حماية البيانات الأوروبي (EDPS) التي تحقق في الانتهاكات وتقاضيها، وتفرض عقوبات يمكن أن تصل إلى مئات الآلاف من الأشخاص.

الحقوق السيبرانية : من بينها يمكننا أن نجد ما يسمى "الحقوق الإلكترونية":

1. الحق في حرية التعبير
2. الحق في الخصوصية على الإنترنت (الخصوصية على الإنترنت)
3. الحق في الوصول إلى الفضاء الإلكتروني (الوصول إلى الإنترنت) بغض النظر عن مستويات الدخل أو الموقع الجغرافي أو إعاقات المستخدمين.
4. الحق في الانضمام إلى المجتمعات عبر الإنترنت (المعروف أيضًا باسم المجتمعات الافتراضية).

يعتقد البعض ويحتفظون بالاقتناع بأن الفضاء الإلكتروني، وخاصة الإنترنت، يجب أن يكون منطقة حرة للتعبير عن جميع الأفكار والتواصل معها، دون التلميح إلى تدخل أو تنظيم تفرضه مؤسسات الدولة. في الوقت الحالي، لا تُمارَس الحقوق الإلكترونية المزعومة بشكل كامل بسبب الافتقار إلى السياسات المتضمنة في الصالح العام. هذا يؤدي إلى القانون الموجود في نظريته ولكن ليس في ممارسته.

ويجادل بعض منتقدي الحقوق الإلكترونية بأن هذه الحقوق ليست مقصورة على الفضاء الإلكتروني أو "العالم الافتراضي"، ولكنها امتداد لما يحدث بالفعل في العالم المادي. لذلك يعتبرون أنه من المهم تنظيم الإنترنت، بحيث لا يتم انتهاك حقوق الملكية الفكرية، وكذلك، لا تعمل التكنولوجيا كأداة للأنشطة الإجرامية.

تأثير التكنولوجيا علي حقوق الافراد :

ستواجه الإنسانية سيناريوهات جديدة معقدة في عصر ستكون فيه الرقمنة ذات أهمية خاصة. تتطلب هذه الظروف أن نفكر في حقوق المواطنين من منظور جديد. فتقليديا، كانت الحقوق حماية في المقام الأول. في بعض الحالات، أدى ضمان هذه الحقوق إلى الحاجة إلى إنشاء مؤسسات وضمانات سلبية. كان انتهاك هذه الحقوق عقوبة من جانب الشخص الذي يهاجمها. الحقوق الجديدة تعني إعادة التفكير في جوانب أساسية معينة من الحياة والواقع. وتنطوي العلاقات بين الحقوق والعصر المعقد اجتماعياً وتكنولوجياً على جانبين مهمين:

- الأول هو ما إذا كان الواقع الجديد المعقد ينطوي على الحاجة إلى إنشاء حقوق إضافية. حتى الآن ، جلبت الرقمنة طرقًا جديدة للقيام بالمهام البشرية الحالية. تتطلب إمكانية ظهور أشكال جديدة من التفاعل والسلوك التفكير في حقوق جديدة.
- الثاني هو ما إذا كانت الحوسبة يمكن أن تساعد في ضمان حقوق الأشخاص لتجنب انتهاكات الحقوق وغيرها من الامتدادات أو الحقوق التي قد تكون ضرورية للتطبيق.

مجتمع رقمي بشكل متزايد

سيتغير الاتصال بشكل كبير في السنوات القادمة. ستكون الحوسبة ، بشكل متزايد ، مسؤولة عن القرارات المهمة. ستتغير العديد من عمليات اتخاذ القرار وأشكال العلاقات بين الناس. وعند التفكير في الحقوق في المجتمع ، من الضروري توقع نطاقها. يتطلب تطوير الحقوق في عصر يتسم بمستوى عالٍ من عدم اليقين عملية غير متحيزة وتجريبية وعاكسة في المستقبل لتتمكن من توسيع نطاقها.

أهم الجوانب التي يجب مراعاتها في هذا التحليل هي:

1. العوائق التي تحول دون الاستخدام الاجتماعي والإنساني للتكنولوجيا ، لأن بعض القيود قد تجعل تطبيقها صعبًا بداهة. يمكن أن تكون هذه القيود في الوصول إلى البيانات أو تحسين الخوارزمية أو تنفيذ خوارزمية في عملية اتخاذ قرار معقدة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي للغاية.
2. الثغرات من حيث التوصية والاستكشاف التي يمكن استخدامها لاستخدامات أقل أخلاقية ومسؤولة للذكاء الاصطناعي. ترتبط بشكل أساسي بالمؤسسات التي يجب أن تستخدم الخوارزميات لحالات استخدام معينة وتحت أي ظروف يجب عليها فعل ذلك. الخوارزميات لها تأثير اجتماعي كبير إذا تم تطبيقها في المجال العام ، ولكن أيضًا في القطاع الخاص.
3. يمكن أن يكون لتحليل اقتراح معياري وعملي يبدأ من تحليل وصفي واستكشافي محدود للإمكانات الإيجابية الحقيقية للتكنولوجيا الرقمية عواقب وخيمة حقًا على المجتمع. يمكن أن يكون حاجزًا أمام تحول رقمي أكثر إنسانية ومحفزًا لأهداف التنمية المستدامة ومستقبل البشرية. يمكنك أن تفترض أن كل الاستثمار والاقتصاد الناتج عن الرقمنة ضائع وله تأثير سلبي على التنمية العالمية.

حقوق معقدة للتكنولوجيا المعقدة

دون الوقوع في حل تكنولوجي أو تفاؤل رقمي متفاقم، من الضروري التأكيد على أننا بدأنا الآن في تصميم الحلول الرقمية الحقيقية للمستقبل. فالتنظيم الضروري معقد، حيث يجب أن ترتبط التكنولوجيا بالتفكير الأخلاقي. يمكن أن يسقط التنظيم المتعلق بالرقمنة ، إذا لم يتم تنفيذه بحذر ودقة ، مما يؤثر على النشاط العلمي وتوليد المعرفة في المجتمع. وتحتاج أطر الحقوق الرقمية إلى تسليط الضوء على كيفية انتهاكها من خلال النشاط العلمي أو الصناعي، وهي مشكلة تؤثر على جميع أنواع التقنيات.

طريق الرقمنة

لطالما كانت الرقمنة فرصة لتحسين الأنظمة البشرية التي لا تعمل بشكل صحيح. هناك اعتقاد خاطئ بأن التكنولوجيا تفسد النظم البشرية الحالية بشكل أساسي . وقد يكون سبب الكثير من المخاطر هو تضخيم التكنولوجيا للمشاكل الحالية. لذلك، من الضروري المراقبة والتخفيف، ولكن قبل كل شيء من الضروري تصميم المسار الصحيح للرقمنة. ويمكن للرقمنة أن تحسن القدرات البشرية. يسمح لك بتحسين ذكائك بطرق

مختلفة: تقديم طرق لفهم العلاقات، وجمع المعلومات وتوليفها، وتحديد المشاكل والتحيزات في صنع القرار أو مساعدة الناس على تعزيز قدراتهم المعرفية.

وإن فهم العيب في الرقمنة ، وما يمكن إصلاحه ، وما هي المشاكل الخطرة والصعبة حقًا ، هو تحدٍ خطير لم تتم معالجته بشكل صحيح.

يقلل القانون من مخاطر التكنولوجيا

- لذلك قد تكمن قيمة الحقوق الرقمية في إنشاء إطار عام يحفز تنفيذ الرقمنة الإيجابية. لكنها تحتاج إلى أن تكون مصحوبة بمزيد من الأدوات ، مثل آليات التقييم. غياب هذه الأدوات هو السبب الرئيسي لمخاطر الرقمنة. حيث سيتم استخدام التكنولوجيا بشكل سلبي إذا لم تكن هناك آليات لضمان استخدامها بشكل إيجابي.
- وإن أعظم عمل، بالإضافة إلى التجريب، هو توفير الضمانات اللازمة حتى تتم معالجة هذه الحقوق عالميًا. يجب تنفيذ آليات وقائية معينة بذكاء استجابة لمشاكل الرقمنة، سواء كانت فعالة أو محتملة. يجب تصميم هذه الآليات مع مراعاة المعايير العلمية المحددة القائمة على الخبرة.
- فالرقمنة نظامية وذلك إن إعطاء معنى للحقوق التي يتم تحديدها حول الفرد مع الهياكل والمقاييس المختلفة للأنظمة هي واحدة من أهم الوظائف التي يجب القيام بها. بدون هذه الرؤية المنهجية، يكون محتوى الشرعة الرقمية للحقوق محدودًا بالضرورة.
- حياد الإنترنت: من حيث المبدأ، يجب على الشركات المزودة للإنترنت أن تتعامل تقنيًا مع كل المحتوى بنفس الطريقة. وتقديم الخدمات بنفس السرعة والجودة عند طلبها من قبل المستخدم، وهذا ما يسمى حيادية الشبكة ، حيث يمكن لأي مستخدم بغض النظر عن الشركة التي توفر الإنترنت الوصول إلى المحتوى الذي يريده. فمن حيث المبدأ ، يجب على الشركات المزودة للإنترنت أن تتعامل تقنيًا مع كل المحتوى بنفس الطريقة. وعندما يتم انتهاك حيادية الشبكة ، فإن الشركة هي التي تحدد شروط الخدمات التي يجب عليك استخدامها وفقًا لمصالحها الخاصة. وعلاوة على ذلك ، قد يعني انتهاك حيادية الشبكة قيام الشركة بمراقبة المحتوى أو طرق معينة في التفكير بناءً على قيمها أو مصالحها الاقتصادية.

- الأمـــن الرقمـــي : للمســـتخدمين الحـــق فـــي تـــأمين الاتصـــالات التـــي يرســـلونها ويستقبلونها عبـر الإنترنـت ، وهنـاك التـزام مـن جانـب مـزودي خـدمات الإنترنـت هذه للمضي قدمًا في إبلاغ المستخدمين بحقوقهم.
- الوصـية الرقميـة: البصـمة الرقميـة علـى الإنترنـت هـي الأثـر الـذي نتركـه عنـد تصـفح الإنترنـت ، وكـل مـا نشـاركه علـى شـبكاتنا الاجتماعيـة (الصـور ومقـاطع الفيديو والحالات وما إلى ذلك). ويتكون الرقم الرقمي من كتابة مستند مع:

1. خدمات البريد.
2. مواقع الويب.
3. وسائل التواصل الاجتماعي.
4. أنظمة الائتمان ، إلخ.

هـذه الوثيقـة ليسـت بعيـدة عـن الإرادة العاديـة، فـي الواقـع سـتقدم أمـام كاتـب عـدل. ويجـب أن تشرح ما تريد القيام به بكل تلك البيانات:

1. قم بإلغائها .
2. احتفظ بهم.
3. ليتم إحالتها إلى أفراد الأسرة.
4. حدد المسؤول عن تنفيذ هذه الخطوات.
5. يجـب إرفـاق كلمـات المـرور واسـم المسـتخدم، علـى الـرغم مـن أن هـذا غيـر مـدعوم إذا تم تغيير كلمة المرور بشكل متكرر.

- مكافـأة اجتماعيـة: إنهـا قسـيمة للمجموعـات الأكثـر حرمانًـا للوصـول إلـى الإنترنـت والخطـوط الأرضـية و / أو اتصـال الهـاتف المحمـول مجانًـا. أو بخصـومات كبيـرة. وسـتأخذ الخطـة الشـاملة لتقلـيص الفجـوات الرقميـة فـي الاعتبـار الـدخل لتحديـد الخصـم أو المكافـأة. بالإضـافة إلـى ذلـك، سـيتم أيضًـا تضـمين الفئـات الأكثـر ضـعفًا والأشخاص ذوي الاحتياجات الاجتماعية الخاصة في هذه الخطة.
- حريـة التعبيـر ودقـة المعلومـات: سـيتم ضـمان حريـة التعبيـر لجميـع المسـتخدمين علـى الإنترنـت (المطيـري،2020). وسيضـمن المسـؤولون عـن الشـبكات الاجتماعيـة والمنصـات الرقميـة والخـدمات المماثلـة لمجتمـع المعلومـات صـحة المعلومـات. وتفـرض حريـة المعلومـات علـى الإنترنـت التزامًـا علـى شـركات

الإنترنت، بشكوى أو إشعار مسبق، لإزالة المحتوى الذي ينتهك الحق الدستوري في نقل أو تلقي معلومات صادقة بحرية بأي وسيلة من وسائل النشر.

- الحق في الشرف وصورة الذات: سيُكفل الحق في تكريم المرء وصورته في الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية والخدمات المماثلة لمجتمع المعلومات.

سيوافق المسؤولون عن خدمات الإنترنت هذه على القواعد اللازمة من أجل:

1. الحفاظ على كرامة الإنسان
2. الحقوق المذكورة أعلاه
3. ضمان تحديد المستخدمين الذين ينتهكونها.

- تقبل وسائل الإعلام الرقمية، بناءً على طلب الجهة المهتمة، النشر في ملفاتها الرقمية لإشعار توضيحي حول الأخبار التي تهمها والتي لا تعكس أخبارها الأصلية الوضع الحالي للفرد الذي تسبب في ضرر.
- الملكية الفكرية: الملكية الفكرية هي الحق الحصري الذي تمنحه الدولة لاستخدام أو استغلال اختراعات أو ابتكارات التطبيقات الصناعية أو المؤشرات التجارية التي يطورها الأفراد أو الشركات للتمييز بين منتجاتهم أو خدماتهم أمام العملاء في السوق أو استغلالها بطريقة صناعية وتجارية.وهذا يتضمن:

1. اختراعات.
2. العلامات التجارية.
3. براءات الاختراع.
4. تصميمات تخطيط الدوائر المتكاملة.
5. الأسماء والتسميات التجارية .
6. الرسوم والنماذج الصناعية.
7. المؤشرات الجغرافية للمنشأ.

ميثاق حقوق الانترنت:

وضع ميثاق حقوق الإنترنت على يد جمعية الاتصالات المتقدمة في ورشة عمل حقوق شبكة الإنترنت في جمعية الاتصالات المتقدمة بأوروبا، والتي تم عقدها في براغ، في فبراير عام 2001م.

يهدف الميثاق إلى تطوير سبع أفكار رئيسية، هي:

1- الوصول إلى الإنترنت للجميع.
2- وحرية التعبير وحرية التنظيم.
3- والوصول إلى المعارف والتعليم المشترك .
4- التأليف والبرمجيات مفتوحة المصدر المجانية وتطوير التقنيات.
5- الخصوصية.
6- والمراقبة والتشفير، وحوكمة الإنترنت.
7- وحماية الوعي وإعمال الحقوق.

إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات:

في ديسمبر عام 2003، تم عقد القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS) تحت رعاية الأمم المتحدة .(UN) وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومات والشركات وممثلي المجتمع المدني، تم تبني إعلان مبادئ القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

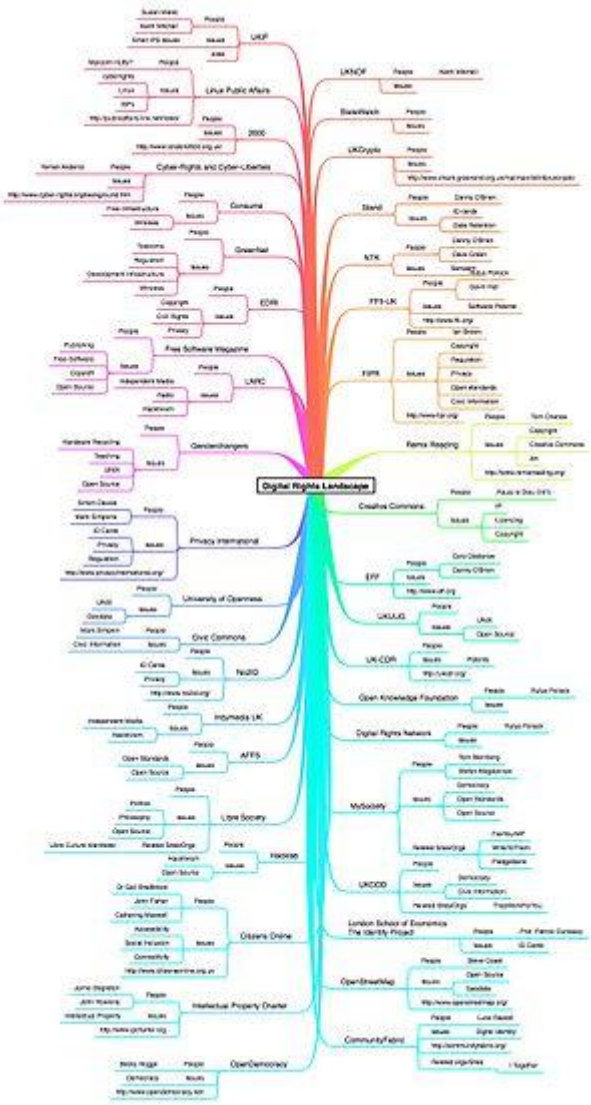

نطاق الحقوق الرقمية: في عام 2005، نشرت مجموعة الحقوق المفتوحة (Open Rights Group) في المملكة المتحدة نطاقًا للحقوق الرقمية، توثق من خلاله مجموعة المنظمات والأشخاص الناشطين في سبيل الحفاظ على الحقوق الرقمية. ويربط الشكل التوضيحي المجموعات والأفراد ومواقع الويب بمجالات الاهتمام.

وثيقة حقوق الانترنت: ظهر التحالف الديناميكي لوثيقة حقوق الإنترنت في إطار الاستعداد للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS) التي عقدت في عام 2008 في ريو. وفي جزء منها، عقد التحالف منتدى حواريًا إعداديًا كبيرًا حول حقوق الإنترنت في روما، في سبتمبر عام 2007. وقد حدد المنتدى الحواري أن الهدف لم يكن تطوير وثيقة حقوق قانونية جديدة، ولكن كان يكمن في العمل على مجموعة من الإرشادات التي تفسر حقوق الإنسان الحالية فيما يتعلق بالاحتياجات والتحديات التي تواجه مجتمع المعلومات .ويهدف

التحالف إلى تخزين الوثائق الدولية لحقوق الإنسان الحالية وأن يقوم بدور منصة المشاركة من أجل تفسير محتويات وثيقة حقوق الإنترنت.

مبادرة الشبكة العالمية: تم تأسيس مبادرة الشبكة العالمية (GNI) في التاسع والعشرين من أكتوبر 2008م بموجب "مبادئ حرية التعبير والخصوصية" الخاصة بها. وقد تم إطلاق المبادرة في العيد الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان(UDHR) ، وهي تقوم على القوانين والمعايير المقبولة دوليًا لحقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير والخصوصية والموضحة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.(ICESCR)

توصيات المقرر الخاص بالأمم المتحدة: تم تضمين اقتراح أن يتم اعتبار جعل الوصول إلى شبكة الإنترنت في حد ذاته، أو يجب أن يتم اعتباره في المستقبل، حقًا جوهريًا من حقوق الإنسان من ضمن التوصيات التي قدمها المقرر الخاص والمتعلقة بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير والرأي والتي سردها في تقرير صدر في مايو عام 2011 وقدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

امثله للحقوق الرقمية في تشريعات بعض الدول:

تبنت العديد من البلدان قوانين تفرض على الحكومة العمل لضمان إتاحة الوصول بشكل واسع النطاق إلى الإنترنت:

كوستاريكا: نص قرار للمحكمة العليا في كوستا ريكا صدر في الثلاثين من يوليو عام 2010 على ان حق الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات والوصول إلى شبكة الإنترنت أو شبكة الويب العالمية من الحقوق الأساسية.

فنلندا: بحلول شهر يوليو عام 2010، كان يحق لكل شخص في فنلندا الحصول على اتصال نطاق عريض بقدرة واحد ميجا بت في الثانية، وذلك حسب تصريح وزارة النقل والاتصالات الفنلندية. وبحلول عام 2015، تم الوصول إلى 100 ميجابت في الثانية.

فرنسا : في يونيو عام 2009، أعلن المجلس الدستوري، وهو أعلى محكمة في فرنسا، أن القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت هو حق أساسي من حقوق الإنسان في قرار شديد اللهجة ضاربًا بعرض الحائط أجزاءً من قانون الإنشاء والإنترنت(HADOPI) ، وهو قانون يستخدم

لتتبع من يسيء الاستخدام وقطع القدرة على الوصول إلى شبكة الإنترنت بدون مراجعة قضائية عن أولئك الذين يستمرون في تحميل مواد ضارة بعد إرسال تحذيرين إليهم

اليونان : البند 5(أ) من دستور اليونان ينص على أن كل الأشخاص يحق لهم المشاركة في مجتمع المعلومات وأن الدولة ملزمة بتسهيل إنتاج المعلومات التي يتم بثها بشكل إلكتروني وتبادلها ونشرها والوصول إليها

إسبانيا : بدءًا من عام 2011، توجب على شركة تليفونيكا (Telefónica)، وهي الشركة الحكومية المحتكرة سابقًا التي تملك عقد "الخدمات الشاملة" في الدولة، أن تضمن توفير نطاق عريض بسعر "معقول" بقدرة واحد ميجا بت في الثانية على الأقل في مختلف أرجاء إسباني

امثلة على مجموعات الدفاع عن الحقوق الرقمية:

- الحقوق الرقمية في أيرلندا
- مؤسسة الحدود الإلكترونية
- جمعية مستهلكي وسائل الترفيه
- الحقوق الرقمية في أوروبا
- مؤسسة البرامج المجانية
- جمعية تقنيات الإنترنت - السياسة في الدنمارك
- مجموعة الحقوق المفتوحة
- المعرفة العامة
- لجنة إجراءات سياسية أمريكية

الحقوق الرقمية في مكان العمل

يتضمن المعيار سلسلة من الحقوق الرقمية التي تنطبق على مكان العمل والتي يمكن تمديدها باتفاق جماعي:

1. الحق في قطع الاتصال الرقمي: يتكون من ضمان احترام العاملين في القطاع العام والموظفين لوقت راحتهم وخصوصياتهم الشخصية والعائلية خارج وقت العمل القانوني.

2. الحق في الخصوصية ضد استخدام أجهزة المراقبة بالفيديو والتسجيل الصوتي في مكان العمل: يسمح لأصحاب العمل بمعالجة الصور التي تم الحصول عليها من خلال أنظمة الكاميرا لممارسة وظائف الرقابة للعمال، طالما أن ذلك منصوص عليه في لوائح العمل وأن العمال لديهم تم إبلاغه سابقًا وصريحًا بهذا الإجراء. يحظر المعيار تركيب أنظمة التسجيل الصوتي أو المراقبة بالفيديو في الأماكن المخصصة للراحة أو الاستجمام مثل غرف تغيير الملابس والمراحيض وغرف الطعام وما شابه.
3. الحق في الخصوصية قبل استخدام أنظمة تحديد الموقع الجغرافي في مكان العمل: مثل الحق السابق، يسمح لأصحاب العمل بمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال أنظمة تحديد الموقع الجغرافي لممارسة وظائف التحكم، بعد أن أبلغوا مسبقًا بهذا الإجراء صراحة.

بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من وحدة التحكم في البيانات حظر البيانات عند تصحيحها أو حذفها. (سويفي، 2014) يتكون هذا الحجب من تحديد البيانات وحفظها، واعتماد تدابير فنية وتنظيمية لمنع معالجتها، بما في ذلك تصورها. ويجب على الحكومة أن ترسل في غضون عام واحد من دخول القانون حيز التنفيذ مشروع قانون يهدف على وجه التحديد إلى ضمان هذه الحقوق وستكون للإدارات التعليمية نفس الفترة لإدراج التدريب المذكور في المناهج الدراسية.

الحقوق الرقمية في الامارات:

يعتبر التحول الذكي أحد الأهداف الاستراتيجية لدولة الإمارات حيث صُممت الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات وفقا لـ 8 أبعاد، تستثمر في مضمونها التوصيات الواردة في إطار سياسة الحكومة الرقمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وتتمثل الأبعاد الاستراتيجية للحكومة الرقمية فيما يلي:

1- **المواكبة**، وذلك عن طريق:

أ- اعتماد عمليات مفتوحة وشاملة، سهولة الوصول والشفافية والمساءلة بين الأهداف الرئيسية لاستراتيجيات الحكومة الرقمية لدولة الإمارات، و

ب- الشمول، والتغلب على أي فجوات رقمية قد تنشأ مع التركيز، بشكل خاص، على كبار المواطنين، وأصحاب الهمم، والنساء، والأطفال، والفئات المستضعفة.

2- **المرونة وقابلية التكيف:**

بمعنى الاستفادة من التقنيات الناشئة لبناء القدرات، لتكون قادرة على الاستجابة للكوارث المتوقعة بشكل استباقي.

3- **تتناسب مع العصر الرقمي:**

عزيز التنسيق والتعاون بين القطاعات والوزارات، وتحديد الأولويات الوطنية وإشراك المعنيين من أصحاب المصلحة في متابعة الأجندة الرقمية لدولة الإمارات.

4- **مستوحاة من المستخدم:**

يجب أن تتمحور الحكومة الرقمية حول المستخدم، وأن تجعل احتياجات المستخدمين وراحتهم المحور الرئيسي عند تصميم العمليات والخدمات والسياسات، وتعتمد آليات شاملة لذلك

5- **رقمية حسب التصميم:**

إنشاء قيادة تنظيمية واضحة، مع آليات فعالة للتنسيق والتنفيذ. يجب تضمين "الرقمية " في كافة عمليات السياسة وذلك كعنصر أساسي وإلزامي في التحول.

6- **قطاع عام يعتمد على البيانات:**

تعتبر البيانات أصل إستراتيجي رئيسي في الحكومة الرقمية، وتوليد القيمة العامة وتطبيقها في تخطيط السياسات العامة وتقديمها ومراقبتها؛ كما تعتمد الحكومة الرقمية القواعد والمبادئ الأخلاقية لإعادة استخدام البيانات بشكل موثوق وآمن.

7- **تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة:**

الحكومة المفتوحة تتيح للجمهور البيانات الحكومية وعمليات صنع السياسات (بما في ذلك الخوارزميات).

8- **الاستباقية:**

والمقصود بهذا البعد قدرة الحكومات وموظفي الخدمة المدنية على التنبؤ باحتياجات الجهور، والاستجابة لها بسرعة كافية، بحيث لا يضطر المستخدم إلى الانخراط في العملية المرهقة لتقديم البيانات والخدمات؛ حكومة تقدم خدماتها للمتعامل قبل طلبها وفي الوقت المناسب وبالطريقة التي تناسب احتياجاته وتفضيلاته.

تتولى اللجنة الوطنية للتحول الرقمي مسؤولية تنسيق نهج حكومي شامل (whole-of-government approach) يتناول دور التكنولوجيا المتعدد الجوانب في تصميم وتنفيذ كافة الأنشطة الحكومية لدولة الإمارات على المستوى الوطني.

تعمل اللجنة على تأمين الدعم السياسي لاعتماد منهجيات استراتيجية مثلى تستفيد من استخدام التكنولوجيا، وتحقق حكومة أكثر مرونة، وانفتاحًا، وشفافية، وتشاركية، وابتكارا. ويتم ذلك من خلال تحسين التنسيق الشامل بين الجهات والقطاعات المتعددة، وبناء قدرات المؤسسات الحكومية التي تستشرف المستقبل في تقديم القيمة العامة، وتعزز ثقة مواطنيها.

تضم اللجنة الوطنية للتحول الرقمي في دولة الإمارات أعضاء من الوزارات الرئيسية، والجهات والدوائر الحكومية، والهيئات الاتحادية والمحلية المسؤولة عن التحول الذكي والرقمي في الدولة. وفيما تتولى هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية مسؤولية قيادة التحول الرقمي على المستوى الاتحادي، تقوم الهيئات الحكومية الإلكترونية في الإمارات الأعضاء بقيادة والإشراف على التحول الرقمي للجهات المحلية في الإمارة العضو، وذلك بالمواءمة مع الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات-2025، واستراتيجية الإمارات للخدمات الحكومية-2025.

الأدوار الرئيسية للجنة الوطنية للتحول الرقمي

تتضمن مهام اللجنة ما يلي:

- الإشراف على التحول الرقمي
- تخطيط مبادرات التحول الرقمي، والخطط التشغيلية ذات الصلة
- المواءمة مع التوجه الاستراتيجي بما يتوافق مع أولويات دولة الإمارات من حيث المبادرات الوطنية
- رفع التوصيات المتعلقة بمبادرات التحول الرقمي
- تنظيم خطة وطنية لضمان الجاهزية لبناء القدرات المطلوبة للعصر الرقمي

ما يلي أعضاء اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، **الأعضاء على المستوى الاتحادي والمحلي:**

- مكتب رئاسة مجلس الوزراء
- وزارة الداخلية(MOI) -
- الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية(ICA)
- وزارة العدل(MoJ)
- الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات والحكومة الرقمية (تدرا)
- وزارة الموارد البشرية والتوطين

- مركز دبي للأمن الإلكتروني
- المركز الوطني للأمن الإلكتروني

الجهات المحلية المسؤولة عن التحول الذكي/الرقمي في الإمارات الأعضاء:

- هيئة أبو ظبي الرقمية
- دبي الذكية
- دائرة الحكومة الإلكترونية في الشارقة
- اللجنة العليا للتحول الرقمي في الشارقة
- دائرة عجمان الرقمية
- أم القيوين الذكية
- هيئة الحكومة الإلكترونية -رأس الخيمة
- حكومة الفجيرة الإلكترونية

الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية في دولة الامارات:

تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية بواسطة اللجنة الوطنية للتحول الرقمي، والتي تتولى مسؤولية تنسيق نهج حكومي شامل (whole-of-government approach) يتناول دور التكنولوجيا المتعدد الجوانب، في تصميم وتنفيذ كافة الأنشطة الحكومية على المستوى الوطني في دولة الإمارات.

أهداف وأولويات استراتيجية الحكومة الرقمية

يتمثل الهدف الرئيسي لاستراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات في إنشاء التزام سياسي واسع عبر القطاعات، لتأييد توظيف الرقمية في كافة الاستراتيجيات الحكومية. وهذا الأمر ضروري لجعل حكومة الإمارات "رقمية من حيث التصميم" وأن يتم دمج كافة القدرات، والبُنى، والفرص على المستوى الوطني وضمان مواءمتها مع الرؤية الاستراتيجية للحكومة الرقمية لدولة الإمارات.

ما يلي أهداف وأولويات الاستراتيجية:

1. توفير بنية تحتية رقمية عالمية المستوى
2. توفير منصة رقمية موحدة وممكنات رقمية مشتركة

3. تمكين خدمات رقمية متكاملة وسهلة وسريعة، ومصممة وفقا لاحتياجات العملاء
4. رفع مستوى القدرات والمهارات الرقمية
5. جاهزية التشريعات لضمان تحول رقمي سلس وشامل
6. رفع كفاءة العمل الحكومي.

خارطة الطريق

تضم خارطة طريق الحكومة الرقمية 6 محاور رئيسية، تشمل 64 ممكن رقمي وطني.

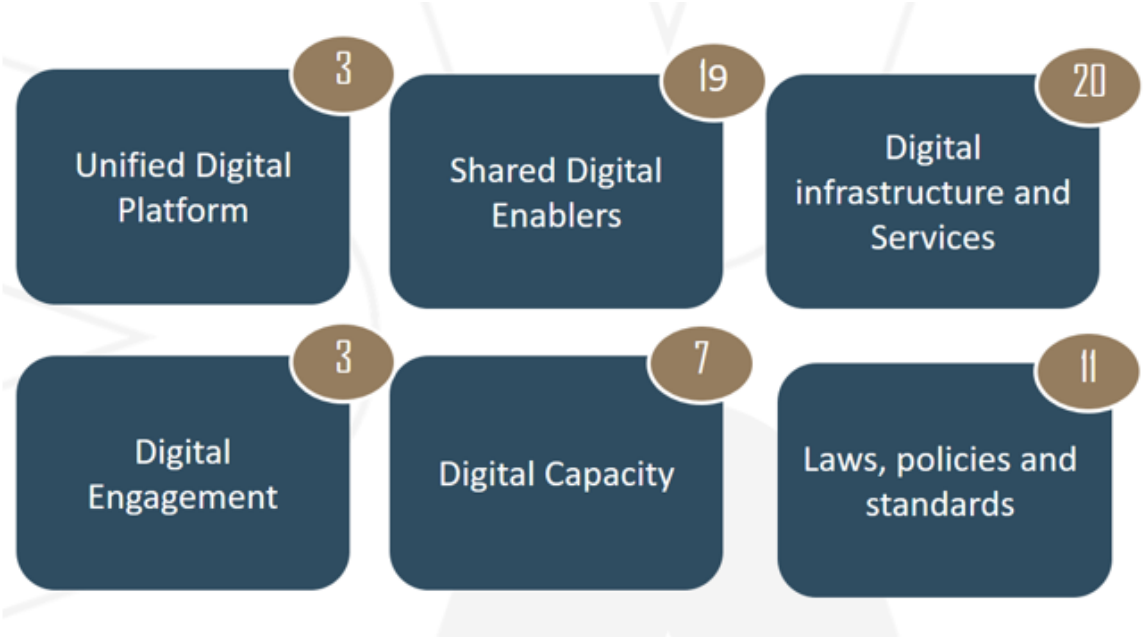

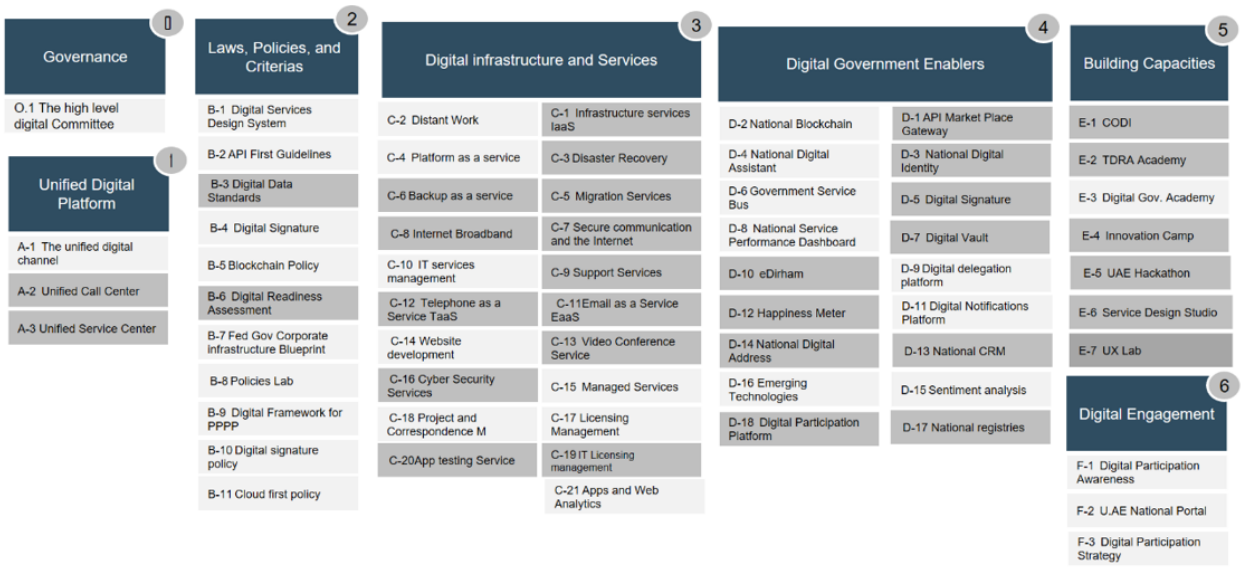

مؤشرات الأداء الرئيسية للاستراتيجية

المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	الهدف في 2023
الرضا العام	رضا المواطن عن الخدمات الحكومية الرقمية	90%
	رضا قطاع الأعمال عن الخدمات الحكومية الرقمية	راض جدا
التحول الرقمي الكامل	نسبة الخدمات المدرجة في المنصة الرقمية الموحدة	90%
	نسبة الخدمات المرقمنة بالكامل	100%
	تقديم خيار رقمي للخدمات التي تتطلب تحقق شخصي	100%
	تقديم خيار رقمي للخدمات التي تتطلب توقيع يدوي	100%
القدرات الرقمية	عدد العاملين في الحكومة الاتحادية المدربين على قدرات ومعايير الحكومة الرقمية.	100%
	عدد العاملين في الحكومة الاتحادية التي لديهم معرفة أساسية بالمهارات الرقمية.	100%
	عدد العاملين في الحكومة الاتحادية المدربين على التقنيات الحديثة (مثل البلوكتشين، والذكاء الاصطناعي ، والمعالجة بالروبوتات، إلخ..)	10%
تبني الرقمية	نسبة العمليات المنجزة رقميا بالكامل	85%

قانون تنظيم ونشر تبادل البيانات في دبي

يكفل القانون رقم 26 لعام 2015 بشأن تنظيم ونشر تبادل البيانات في دبي الحرية والوصول إلى المعلومات من خلال أهدافه التي وضحها كالتالي:

1. دعم الهدف الأشمل لتحقيق رؤية دبي الذكية وهي الدفع باتجاه تحويل دبي إلى أسعد مكان للعيش
2. التعامل مع البيانات وفقاً للقواعد المعمول بها والتي تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية
3. تزامن وتناغم الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية الاتحادية والهيئات الحكومية المحلية
4. تبسيط معالجة البيانات واستخدامها لإفادة مزودي البيانات
5. خلق الظروف المواتية للترويج للشفافية وتحديد ممارسات الحوكمة المتعلقة بتبادل البيانات وتداولها

6. تحسين الخدمات التي تقدمها الهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية، من خلال رفع مستوى جودة البيانات وتسريع توفيرها وتبسيط الإجراءات والتكاليف
7. زيادة التنافسية بين مزودي البيانات، وتعزيز موقع دولة الإمارات في تصنيفات التنافسية الدولية
8. دعم صناع القرار على المستويين الاتحادي والمحلي لتمكين الجهات من تبسيط معالجة البيانات، ووضع مسودات القوانين واعتماد المبادرات الاستراتيجية
9. تعزيز واستدامة ثقافة الابتكار والمسؤولية التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى مستوى معيشة أفضل للمواطنين والسياح
10. إيجاد التوازن الذهبي بين مشاركة البيانات ونشرها من ناحية، وحفظ البيانات والخصوصية والسرية من ناحية أخرى
11. ضمان وصول البيانات ذات الصلة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية لدعم المبادرات الاقتصادية والتنموية للإمارة.

نتائج البحث:

على المستوى الدولي، فإن تجربة دمج المنظور التكنولوجي والسيبراني في إطار حماية وضمان واحترام حقوق الإنسان هي اتجاه لا يزال في سن مبكرة. تكمن أهميتها في كونها مجالًا جديدًا في إطار التعددية الاجتماعية والجغرافيا السياسية والسياسة الداخلية للدول.

التكنولوجيا والأمن السيبراني هدفهما هو استكمال الحقوق الرقمية التي لم يتم تضمينها بعد في العنوان العاشر من القانون الأساسي لحماية البيانات الشخصية وضمان الحقوق الرقمية.

يحدث مع دمج الحقوق الرقمية، مع التكوين المادي والرسمي لحقوق الإنسان في العصر الرقمي تتناول خطة عمل الاتحاد الأوروبي الخاصة بحقوق الإنسان والديمقراطية للفترة 2020-2024 تحدي التقنيات، القائمة والناشئة على حد سواء، كاثنين من أولوياته.

توصيات البحث

- أهمية التعامل مع تأثير التكنولوجيا على حقوق الإنسان، وكذلك التعريف ذاته لاستخدام هذه التقنيات باعتبارها حقوق الأفراد أو المجتمعات على تعقيدها وتعدد أبعادها والحاجة إلى تجاوز علاقة السبب والنتيجة التقليدية إلى للدخول إلى عالم الارتباطات غير المتوقعة أو غير الشفافة تمامًا - كما أنها تحاول أن تفعل مع الذكاء الاصطناعي نفسه.
- عند التعامل مع الحقوق الرقمية، فيجب تعريفها الذي لا يقل أهمية عن إنشاء آليات وإجراءات موجهة بشكل صحيح للاستجابة لاحتياجات وفرص هذه الحقوق الرقمية، بكفاءة من حيث المحتوى والوقت. مثال واضح على ذلك هو التعذيب السيبراني.
- التعرف على تقنيات لمنع استخدام في الإنترنت لمهاجمة الأشخاص عن بُعد. ومع ذلك، لم يتم التعامل حتى الآن مع التعذيب الإلكتروني على المستوى المتعدد الأطراف إلا من قبل المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

المصادر والمراجع

1. شلتوت، محمد شوقي (2016) المواطنة الرقمية :ترف فكرى أم ضرورة؟، مجلة فكر , ع15، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، الصفحات105 - 104
2. ديب، كمال(2020) إشكالية ممارسة الحقوق المعنوية للمؤلف في البيئة الرقمية، مجلة المشكاة في الاقتصاد، التنمية والقانون , مج5, ع1، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت - معهد العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، الصفحات251 - 235 :
3. الشريف، رشا محمد(2015) دور شبكات التواصل الاجتماعي في دعم حقوق الإنسان الرقمية لدى طلاب الجامعة، مجلة كلية التربية , مج30, ع4، جامعة المنوفية - كلية التربية، الصفحات462 - 447
4. سويفي، رحاب عبدالهادى عبدالقادر (2014) المشاع الإبداعي و دوره في حماية حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية :دراسة حالة على جامعة الفيوم ، مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات , ع12، جامعة القاهرة - كلية الآداب - مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، الصفحات178 – 147

5. المطيري، نادية بنت محمد بن حمد (2020) درجة إدراك طالبات كليات التربية في جامعة الملك سعود للحقوق والمسؤوليات الرقمية، المجلة التربوية الدولية المتخصصة , مج9, ع2، دار سمات للدراسات والأبحاث، الصفحات23 – 12
6. الموقع الالكتروني لبوابة الرسمية لحكومة الإمارة / استراتيجية الحكومة الرقمية لدولة الإمارات – 2025 http//:u.ae
7. الموقع الإلكتروني –

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%B1%D9%82%D9%85%D9%8A%D8%A9#cite_note-cjicl.com-2

المحتويات

ملخص البحث. 2
مقدمة البحث..... 2
مشكلة البحث 3
فرضيات البحث..... 4
اهمية البحث 4
منهجية البحث :..... 4
منهج البحث..... 4
حدود البحث: 4
الحد المكاني: 4
الحد الزماني:..... 4
الحد الموضوعي: 4
الإطار النظري ..... 5 - 24

- تاريخ المصطلح والمعاني
- أنواع الحقوق الرقمية
- الحكومة والواقع الرقمي
- الأمن السيبراني وكيفية التصرف في حالة انتهاك الحقوق الرقمية
- الحقوق السيبرانية : من بينها يمكننا أن نجد ما يسمى "الحقوق الإلكترونية"
- حقوق الإنترنت
- تأثير التكنولوجيا علي حقوق الافراد
- مجتمع رقمي بشكل متزايد
- أهم الجوانب التي يجب مراعاتها في هذا التحليل
- حقوق معقدة للتكنولوجيا المعقدة
- طريق الرقمنة
- يقلل القانون من مخاطر التكنولوجيا
- ميثاق حوق الانترنت
- الحقوق الرقمية في مكان العمل
- الحقوق الرقمية في الامارات .

نتائج البحث:..... 25
توصيات البحث..... 25
المصادر والمراجع..... 26
الفهرس..... 27